

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

تكميل مواجَهتنا لأدلة الوحيد البهبهاني

لقد استوجب الوحيد البهبهاني الترتيب في الجهل ثم أجبنا عن بعضها، و في هذه الجلسة سنستكمل اعتراضاتنا عليه:

– و سادساً قد نطقَ قائلًا: «بل قد يُقال (لإسقاط الحرج) بعدم شمول دليل الحرج له (للترتيب) أصلاً، إذ المراد نفيه (الحرج) في الدين لا ما (الترتيب) يُوجبُه العقلُ عند الاشتباه للمقدمة (العلمية، و حيث إن لزوم التكرار حكم عقلي فلا يتصرفُ الدليلُ النقلِي في الأحكام العقلية)».

و نجيبُه بأنَّ هناك ملازمةً بينَ حرجيةِ المقدمة – عقلاً – مع حرجيةِ ذي المقدمة بحيث لو أصبحتِ المقدمة حرجيةً لسرى الحرجُ إلى ذي المقدمة أيضاً، و تطبيقاً على مسألتنا يُعدُّ التكرارُ – المقدمة – حرجياً فبالتالي سيُصابُ الترتيبُ – ذو المقدمة – بالحرج أيضاً.

أجل، إننا نقرُّ بأنَّ الشارعَ لا يتدخلُ و لا يُغيِّرُ الحكمَ العقليَّ الاستقلاليَّ و الحكمَ العقلائيَّ – بأنه مالٌ – إلا أن بإمكانه أن يُحرِّمَ آثارَ ذلك العمل و يَمْنَعَ شرعاً عن ترتيبِ الآثارِ [1] فبالتالي لو اتَّفَقَ العقلاءُ على مالِيَّةِ شيءٍ محدَّدٍ [2] فلا يُتَّحُ للشارع أن يَعدِمَ مالِيَّتَه موضوعاً – خلافاً للشيخ الأعظم حيث قد قسَّم المالَ بأنه إمَّا شرعيٌّ وإمَّا عقلائيٌّ – بل يحقُّ للشارع أن يُحدِّدَ الآثارَ المترتبةَ عليه.

1. و سابعاً قد زعمَ المستدلُّ – لوجوبِ الترتيب – أنَّ النسبةَ عمومٌ من وجهٍ، فصرَّحَ قائلًا: «و إن كان بينهما (الترتيب و لالحرج) هنا تعارضٌ العموم من وجه، (فهناك ترتيبٌ بلا حرج و هناك حرجٌ بلا تكرُّر و ترتيبٌ ولكن في مادة الاجتماع سيتساقطان) لأقلية أفرادِه (الترتيب) منه (الحرج) ولهذا سيُقدِّمُ إطلاقُ أدلةِ الترتيبِ الكثيرةِ على دليلِ الحرج.»

بينما قد ذهلَ عن أنَّ دليلَ "لا حرج" يُعدُّ حاكماً على أدلةِ الترتيب، و في نطاقِ الحكومةِ و الورد لا يلاحظُ الفقيهُ نوعيَّةَ النسبةِ بينَ الدليلين إطلاقاً إذ لا يتحقَّقُ أيُّ تعارضٍ كي تُراقبَ النسبة، أجل في التعارضِ المستقرِّ سيتوجَّهُ الفقيهُ إلى نمطِ النسبة.

وفي الختام، إنَّ وجهَ نظرنا النَّهائيَّ هو الاحتياط الاستحبابيَّ وفقاً للرياض – و خلافاً للجواهر حيث قد تردَّد ثم احتاط وجوبياً و خلافاً للوحيد البهبهانيَّ أيضاً حيث صرَّحَ بأنَّ المسألة لا تخلو من إشكال – نظراً:

1. للإجابات السَّالفة.

2. و لأصالةِ عدمِ الشَّرطيَّة – الترتيب – لدى الجهل. [3]

3. و للأدلة النَّاصية بأنَّ الشريعةَ سهلةٌ و سَمحةٌ.

طريقة محاسبة الترتيب في صورة الجهل

وعقيب ما سجلنا استحباب الترتيب للجاهل، فيجدر بنا أن نتطرق إلى الأساليب المختلفة التي قد طرحها الأعلام في محاسبة الترتيب بين الفوائت، فإن صاحب الجواهر قد ابتدأ قائلاً:

1. (حساب الاحتمالات بطريق محاسبة "فاكتوريل" الشهير في علم الهندسة) وهو (الترتيب) يحصل كما عن غاية المراد والمحقق الثاني بأن يزيد على الاحتمالات صلاة واحدة، فمن فاتته الظهران زاد صلاة (لأنه لا يعلم التقدم) فصلّى ظهراً بين عصرين أو بالعكس، إذ المحتمل فيه اثنان فيزداد صلاة، لكن قيل: إن فيه زيادة تكليف لو كانت الفرائض الفائتة أربعة [4] مثلاً، فإن الاحتمالات فيه أربعة وعشرون (إذ نضرب الأربع الفائتة في 3 فينتج 12 فائتة ثم نضرب 12 في 2 فينتج 24 احتمالاً) فينبغي فيه صلاة (فينتج) خمس وعشرين (بأن نجمع 24 مع 1 ليصير 25) أو كانت (الفوائت) خمسة فإن الاحتمالات فيه مائة وعشرون (بأن نضرب الخمسة الفائتة في 4 لينتج 20 ثم نضرب 20 في 3 لينتج 60 ثم نضرب 60 في 2 فينتج 120) فينبغي أن يصلي مائة و إحدى وعشرين (بأن نجمع 120 مع 1)

و فيه (هذا الحساب) نظراً، لعدم إرادته (الشارع) الاحتمالات العقلية الحاصلة من الضرب قطعاً.

2. (الأسلوب الثاني) لكن على كل حال الأولى ارتكاب طريق آخر ذكره غير واحد من الأصحاب أخصر من هذا وأسهل، يحصل به الترتيب أيضاً وإن توافق معه (التصوير الأول) في بعض الصور، وهو بأن يصلي من فاتته ظهران من يومين ظهراً بين عصرين أو بالعكس، لحصول الترتيب بينهما على تقدير سبق كل واحدة، ولو جامعتهما مغرباً من (يوم) ثالث صلى الثلاث (الظهر والعصر والمغرب) قبل المغرب وبعدها (فمع صلاة المغرب أيضاً سيصبح الناتج 7 صلوات) أو (جامعها) عشاء معها (الثلاثة الماضية) فعل السبع قبلها (العشاء) وبعدها، (فمع العشاء أيضاً سيصير الناتج 15 صلوات، بينما على حساب الاحتمالات قد أنتج 25 صلاة) أو (جامعها) صبح معها (الأربعة الماضية) فعل الخمس عشرة قبلها (الصبح) وبعدها (فينتج 31 صلاة مع الصبح بينما حسب حساب الاحتمالات قد أنتج 121 صلاة) وهكذا...

و الضابط تكريرها على وجه يحصل الترتيب على جميع الاحتمالات، وهي اثنان في الأول، وست في الثاني، وأربعة وعشرون في الثالث، ومائة وعشرون في الرابع حاصلة من ضرب ما اجتمع سابقاً في عدد الفرائض المطلوبة، فحينئذ لو أضيف إليها سادسة صارت الاحتمالات سبع مائة وعشرين، وصحته فيها من ثلاث وستين فريضة بفعل الإحدى وثلاثين قبلها وبعدها، ولو أضيف إليها سابعة صارت الاحتمالات خمسة آلاف وأربعين، وتصح من مائة وسبع وعشرين فريضة، ولو أضيف إليها ثامنة صارت الاحتمالات أربعين ألفاً وثلاثمائة وعشرين، ويصح من مائتين وخمس وخمسين فريضة.

نعم قد يقال بأن الفريضة الزائدة على الخمس لا تكون إلا إحدى الخمس، وترتيبها على مثلها لا يبلغ في زيادة الاحتمالات إلى هذا المقدار، ضرورة عدم توقف الترتيب بينها وبين مماثلها من الفريضة على تكرار، ولذا لو كانت الفوائت المتعددة من نوع واحد كعشاءات متعددة مثلاً لم يجب تكرير في تحصيل الترتيب بينها، وتوضيح ذلك بأن يقال: إن الفائت إذا كان ظهريين وعصرًا فالاحتمالات ثلاثة، وإذا أضيف إليها مغرب صارت اثني عشر حاصلة من ضرب الثلاثة في الأربع، وإذا أضيف إليها العشاء صارت ستين، وإذا أضيف صبح صارت ثلاثمائة وستين، اللهم إلا أن يراد مطلق الاحتمال وإن لم يكن له مدخلة في الترتيب، لكن دعوى أن صحتها على هذا الطريق من ثلاث وستين فريضة لا تخلو من نظر، وذلك لأن صحته في الأول من خمس هي ظهران قبلها عصر، وبعدها عصر، وبينهما عصر، فلو أضيف إليها مغرب كانت من إحدى عشرة، فلو أضيف إليها عشاء كانت من ثلاث وعشرين، فلو أضيف إليها صبح وهو السادس كانت من سبع وأربعين، واحتمال إرادة نحو صلاة الكسوف من الفريضة السادسة لا اليومية بناء على مراعاة الترتيب بينها وبين الفوائت، أو المختلفة بالقصر. [5]

و أما الطريقة الثالثة فقد أبدعها صاحب المدارك قائلاً:

«و يمكن حصول الترتيب بوجه أخصر مما ذكر و أسهل، و هو أن يصلي الفوائت المذكورة بأي ترتيب أراد، و يُكرِّرها كذلك ناقصةً عن عدد آحاد تلك الصلوات بواحدة، ثم يَخْتِم بما بدأ به (بأن يَخْتِمَ بالظهر):

1. فيصلي في الفرض الأوَّل (الفائتُ ظُهران) الظهر و العصر ثم الظهر أو بالعكس.

2. و في الثاني (الفوائتُ ثلاثةٌ فُيُصلي) الظهر و العصر ثمَّ المغرب، ثم يُكرِّره (الظهر و العصر و المغرب) مرةً أخرى، ثم يُصلي الظهر (فقط، في النَّهاية) و في هذين لا فرق بين الضابطين من حيث العدد.

3. و في الثالث (الفوائتُ أربعةٌ) يصلي الظهر ثم العصر ثم المغرب ثم العشاء و يكرره ثلاثَ مرات، ثم يصلي الظهر، فيحصل الترتيب بثلاث عشرة فريضةً (بخلاف الفرض السابق الذي صار 15 و بخلاف حساب الاحتمالات الذي أنتجَ 25).

4. و في الرابع (الفوائت خمسةٌ) يصلي أربعة أيام متوالية، ثم يختِم بالصَّبَح. و لا يَتعين في هذا الضابط ترتيب مخصوص.» [6]

[1] نظير نفي آثار قطع القطّاع.

[2] كالخمر و الخنزير و...

[3] و لهذا قد أسلفنا بيانات الجواهر في هذا الحقل قائلاً: «نعم قد يقال بسقوط الترتيب عند الجهل (أو النسيان) به كما في الألفية و شرحها للمحقق الثاني و اللمعة و الروضة و المدارك و الذخيرة و الكفاية و المفاتيح و عن الإيضاح و غيره، بل في الرياض نسبته إلى الأكثر، كما عن موضع من كشف الالتباس إلى الظاهر من المذهب للأصل السالم عن معارضة الأدلة السابقة الظاهرة في غيره (الجهل).»

[4] الصَّحيح نحوياً: أربعاً، إذ المعدود مؤنث: فريضة فائتة.

[5] صاحب جواهر محمدحسن بن باقر. جواهر الكلام (ط. القديمة). Vol. 13. ص26 بيروت - لبنان: دار إحياء التراث العربي.

[6] مدارك الأحكام في شرح شرائع الإسلام. Vol. 4. مشهد مقدس. مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.